الأراضي الجماعية وتحولات البادية المغربية

قراءة في المساهمات السوسيولوجية للأستاذ عمار حمداش حول هوامش المغرب

محسن أموعسان
باحث في السوسيولوجيا
جامعة ابن طفيل القنيطرة

ملخص:

تسعى هذه المقالة إلى التعريف بأعمال متفرقة أنجزها الباحث عمار حمداش على مراحل متوالية ابتداء من أواسط ثمانينيات القرن العشرين في إطار متابعته السوسيولوجية لبعض قضايا الشأن القروي بالمغرب، وأساسا منها قضايا الأراضي الجماعية. أعمال تابعت تطورات الأراضي القبلية المملوكة أو المحازة بصفة جماعية، منذ وضع الإدارة الاستعمارية يدها على تدبير ملف الأراضي القبلية/الجماعية هذه، عبر الآلية القانونية الشهيرة المعروفة بظهير 27 أبريل 1919 وما نجم عن تنفيذها من تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واسعة الأثر بالبوادي والمناطق القروية المعنية؛ حيث عمل الباحث على رصد بعض

جوانبها وقراءتها، سواء في بعدها السوسيوقانوني (مقاربته السوسيوقانونية لنظام الأراضي الجماعية)، أو في بعدها الاقتصادي والاجتماعي من خلال المساهمات المتعددة التي قدمها في هذا الشأن بخصوص اختناقات التحول داخل أوضاعها، وما أعقب ذلك من توترات واحتجاجات شملت المكونات الداخلية للجماعات السلالية (بين الأجيال من جهة وبين الرجال والنساء من جهة أخرى)، كما شملت عددا من المكونات الخارجية ذات الصلة بتدبير شؤون الأراضي السلالية (وزارة الداخلية، المستثمرين الخواص...).

الكلمات المفتاحية: الأراضي الجماعية ، البادية والسوسيولوجيا القروية، النزاعات والتوترات الاجتماعية، القانون والعرف.

مجلة السوسيولوجيا و المجتمع
العدد الأول، يونيو 2022

THE COLLECTIVE LANDS AND THE TRANSFORMATIONS OF THE MOROCCAN RURAL AREAS: A READING IN THE SOCIOLOGICAL CONTRIBUTIONS RESEARCHER AMMAR HAMDACHE ON GHARB MARGINS

Mouhssine OUMOUASSAN
PhD student in Sociology,
Ibn Tofail University, Morocco

Abstract:

This article seeks to acquaint with different works carried out by the researcher Ammar Hamdach in successive stages, starting in the mid-eighties of the twentieth century within the framework of his sociological investigations of some rural issues in Morocco, mainly the issues of collective lands. The Works that follow the developments of the tribal lands owned or tenured collectively since the colonial administration took over these tribal/collective lands file. This was done through the famous legal mechanism known as the Dahir (a Moroccan King's decree) of April 27, 1919, and which resulted social, political, economic, and cultural interactions. This widely impacted its implementation in the valleys and the concerned rural areas. The researcher worked to observe and read some of its aspects, not only in its socio-legal dimension (his socio-legal approach to the collective land system), but also in its economic and social dimension through the multiple contributions which he made in this respect regarding the bottlenecks of transformation within their conditions, and the ensuing tensions and protests that included the internal components within ethnic collectivities (between generations on the one hand and between men and women on the other). Furthermore, it included a number of external components related to the management of collective lands affairs (Ministry of Interior Affairs, private investors...).

Keywords: Collective lands, the countryside and rural sociology, social conflicts and tensions, law and customary.

تقديم

من خلال أبحاث ودراسات ترصد المحلي والجهوي بمنطقة الغرب، يتابع

الأستاذ عمار حمداش، الباحث في السوسيولوجيا القروية منذ عقود، بالدراسة والتحليل جملة من القضايا ذات الصلة بالمجال والثقافة والمجتمع، مؤطرا معطياتها الخاصة والمحلية ضمن السياق العام للتحولات التي عرفتها وتعرفها البادية المغربية عبر مسارها التاريخي الممتد، ابتداء من اللحظة الاستعمارية إلى الآن.

في هذا الإطار يقع اهتمام الباحث بتتبع العلاقة بين القبيلة والأرض عند المجموعات القبلية التي استوطنت المجال الجغرافي لسهل الغرب، وعلى الأخص عند قبائل بني احسن، وكذا عند القبائل المجاورة المحيطة بها، مثل بني مالك وسفيان من الجهة الشمالية الغربية، ومثل قبائل زمور وزعير وكروان من الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية.

لقد دافع الباحث منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين وما يزال، عن أطروحة مفادها أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية عملت على "خلق نظام الأراضي الجماعية وتثبيث مسار تحولها" عبر فرض الوصاية الإدارية بظهير 27 أبريل 1919، في حين أن هذه الأراضي، كانت تتجه، قبل التدخل الاستعماري الفرنسي، نحو التمليك العائلي والفردي.[1]

انطلاقا من هذا فإن الهدف من هذه الورقة هو التعريف بأعمال الباحث السوسيولوجي عمار حمداش المنجزة بخصوص الأراضي الجماعية وما يحوم حولها من تفاعلات بمغرب القرن العشرين[2]. ونشير إلى أن التفاعل مع إنتاجاته سوف لن يكون عبر التعريف بمضامينها دارسة تلو الأخرى، بل من خلال تقديم العناصر الأساسية التي يدافع بواسطتها عن أطروحته السالفة الذكر.

أولا: في التأسيس النظري والمنهجي لدراسة الأراضي الجماعية بالمغرب

تمهيدا للتعريف بموضوع الأراضي الجماعية في دارسات وأعمال الباحث عمار حمداش بمنطقة الغرب من المغرب، لا بأس من تقديم بعض الممهدات المعرفية التي يعتبرها لازمة لفهم مسار التطور العام للأراضي الجماعية بكل من المغرب والبلدان المغاربية المجاورة؛ وعلى الأخص منها الجزائر وتونس، نظرا للتشابه العام في مسار هذه البلدان، ابتداء من احتلال الجزائر أولا، ثم بعد ذلك باحتلال كل من تونس والمغرب، وما يعنيه ذلك من تشابه وتقارب في إجراءات ورهانات تدبير الأرض من طرف الدولة الاستعمارية. لذلك نجد الباحث يعمل على رصد البدايات القانونية لنظام الأراضي

[1] - عمار حمداش ؛ الأراضي الجماعية والعرف، من المحلي إلى الوطني. ضمن كتاب "الأعراف بالبادية المغربية". تنسيق: البيضاوية بلكامل، فاطمة مسدالي، حليمة بنعكري، ثريا المرابط، سعيد البوزيدي. منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، طبع: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى 2004. ص: 151.

[2] - لم تنحصر إنتاجات الباحث في هذا الباب، بل تتعداه إلى الكتابة في مواضيع أخرى كالمرأة، والثقافة الشعبية، والفلسفة، المنهج، والجامعة، وغيرهما.

الجماعية معروفة تحت اسم الأراضي العرشية بكل من تونس والجزائر.

إنها ممهدات تعتبر بمثابة قاعدة فهم لطبيعة التدخل الذي كان له الأثر الممتد على طول علاقة القبيلة بالأرض الجماعية بالمغرب إلى الآن، هي ما دعت الباحث إلى تقديم أطروحته القائلة بكون نظام الأراضي الجماعية إنما هو من خلق الفعل القانوني والإداري للدولة الاستعمارية الحديثة، وبالتالي فإنه نظام لم يعد يعكس حتى من بعيد، نظام الحياة الجماعية والقبلية كما عاشته القبيلة المغاربية زمن القبيلة والمجتمع لما قبل المرحلة الاستعمارية، غير المخترقة بزمن الدولة الحديثة. بناء على ذلك فإن هذه الإشارات النظرية والمنهجية تعد بالنسبة للباحث مدخلا لفهم مسار الأراضي الجماعية بالمغرب على وجه العموم، وبمنطقة الغرب تحديدا باعتبارها مجالا انصبت عليه أغلب اهتمامات الباحث ودراساته.

لقد عمل الباحث عمار حمداش في هذا الصدد على محاورة عدد من الدراسات التي تناولت مسألة الأراضي الجماعية بالمغرب وبالمنطقة المغاربية، ليس فقط السوسيولوجية منها، بل الجغرافية والقانونية والتاريخية كذلك[3]، محاولا التنقيب عن تاريخ تشكل الأراضي الجماعية القبلية، بدء من نمط عيش القبيلة العربية بالأساس، المعتمد على الرعي (البدو)، مرورا بطبيعة علاقتها بالسلطة المركزية، وعبرها بالإسلام، وصولا إلى كيفية بناء نظام عرفي خاص بتدبير حيازة الأرض، يتداخل فيه ويشتبك الخاص بالعام، والعرف بالشرع والمحلي بالوطني؛ حيث تكشف المرحلة السابقة على الاستعمار عن صعوبة حسم طبيعة النظام العقاري للأراضي الجماعية للقبيلة، تبعا لموقعها من المجال ومدى استقرارها به، وتبعا لموقعها من السلط الاجتماعية والدينية الأخرى؛ ما جعل التنظيم العرفي يحتكم بالأساس إلى الحاجيات العملية للقبيلة، رغم حرص المخزن على تأطيره بالشرع، ورغم اجتهاد الفقهاء لإيجاد توافقات بين المنظورين.[4]

إن محاولة سبر أغوار التاريخ لفهم أصل الأراضي الجماعية، يَتبدى في أكثر من مناسبة في أعمال وإنتاجات الباحث عمار حمداش. إنه استدعاء للتاريخ من أجل استبصار مسار التحول الذي كانت تتجه إليه الأراضي الجماعية للقبيلة على غرار غيرها من الأنظمة العقارية، بما في ذلك استثمار النص الشرعي الداعي إلى تمليك الأراضي الموات عبر إحيائها كما بين ذلك

[3] - نذكر من بين أولئك الباحثين الذي إعتمد عليهم عمار حمداش: الجغرافي "جون سليري" (Jean CLERIER)، الباحث في الإدارة الاستعمارية "ميشو بيلير (Michaux BLLAIRE)"، والخبير القانوني "لويس ميليو (Louis MILIOT)"، الكولونيل هيو (COLONELE Huot)" ، و"بيير سويس(Pier SUIS) " ثم "إميل عمار (Emile AMAR)" وغيرهم.

[4] - عمار حمداش "مقاربة سوسيوقانونية لنظام الأراضي الجماعية بالمغرب"، ضمن "التحولات الاجتماعية وإشكالية تحديث المناطق القروية بالمغرب" أطروحة السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1995. ص: 463.

الباحث "جيورج سردون" (Georges SURDON)[5]؛ وهو المآل الذي كانت ستعرفه الأراضي الجماعية للقبيلة لو لم يحدث التدخل الاستعماري المشار إليه. خاصة وأن عددا من المناطق في المغرب عرفت تسارعا في هذا الاتجاه، اتجاه التمليك، كان للتدخل الاستعماري دور في تسريعه بادئ الأمر قبل أن يعمل على إبطائه أحيانا، وإيقافه أحيانا أخرى.[6]

وجد الباحث أن مختلف التفسيرات التي قدمها الباحثون الكولونياليون لأصل الأراضي الجماعية متباينة من حيث المعطيات المعتمدة عليها، أو من حيث المراحل الزمنية التي تشكلت عبرها، أومن حيث البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تفاعلت معها. غير أنها دراسات في مجملها تلتقي من حيث الهدف الذي يوجهها، ألا وهو محاولة اختراق البنيات العقارية المغربية، والعمل على إيجاد المبررات القانونية لتوفير أراضي زراعية للمعمرين. خاصة وأن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت تسعى إلى توسيع نطاق وشروط تبعية مستعمراتها لها، رغم الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة؛ وخاصة عبر العمل على تسريع عملية تفكيك البنيات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، وإرساء الدعامات والقيم الرأسمالية المتمثلة في الرأسمال والنقد والحياة الفردية على حساب القيم الاجتماعية التي كانت تنظم تلك البنيات وتساعد على تحقيق توازنها أو تعويض عجزها.[7]

لذلك اجتهد عمار حمداش في الكشف عما كانت تصبو إليه الإدارة الاستعمارية، وذلك بالكشف عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية للإجراءات القانونية الفرنسية ذات الصلة بالأراضي الجماعية، من خلال إخضاع قوانينها وتشريعاتها للقراءة السوسيولوجية.

في هذا الإطار سيعمل الباحث على التذكير بالتجربة التشريعية الجزائرية والتونسية، وكيفية استلهامها في وضع التشريعات الخاصة بالأراضي القبلية بالمغرب، وذلك انطلاقا من إجراءات سياسة التجميع (Le cantonnement) المطبقة بالجزائر، والتي صارت بموجبها الدولة (فرنسا) صاحبة الأرض القبلية التي تحوز مجملها، وتجمع السكان القبليين بأجزاء منها، باعتبار أن الدولة هي مالكة الأصل، بينما القبيلة صاحبة الحق في الانتفاع فقط[8]. وقد كان الوجه الآخر لهذه الإجراءات القانونية هو توسيع عملية الاستيطان الاستعماري بالمجالات القبلية التقليدية المعروفة كنطاقات قبلية.

[5]- GUILLAUME Albert ; La propriété collective au Maroc, Rabat, éditions La Porte, 1960. p :13.

[6] - عمار حمداش "مقاربة سوسيوقانونية لنظام الأراضي الجماعية بالمغرب"، مرجع سبق ذكره ص: 466.

[7] - نفسه، ص: 479-480.

[8] - نفسه، ص: 483.

غير أن سياسة التجميع المطبقة بالجزائر لن تستمر لمدة طويلة، إذ ستقرر الإدارة الاستعمارية، نهج سبيل أخر يتمثل في الانتقال إلى إجراءات التمليك الفردي للأراضي القبلية (العرشية) المملوكة بصفة جماعية، وذلك بموجب النص القانوني الشهير لسنة 1863 المعروف بقانون La loi warnier[9]، حيث كانت الغاية من ورائه تيسير نقل ملكية الأهالي لأراضيهم لصالح المعمرين. وهذه العملية هي التي ستسهل عملية تبادل الأرض بين الأهالي والمعمرين، وبذلك تسارعت عملية تمليك الأراضي العرشية في الجزائر، ابتداء من هذا التاريخ وما كان لذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية معروفة بالمغرب الأوسط، امتدت آثارها بكل من تونس والمغرب الأقصى.

لقد سارت الإدارة الاستعمارية على نفس النهج تقريبا بالنسبة للتجربة التونسية، وإن كانت بوقع أقل حدة من حيث الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التمليك الذي أحدثه التدخل الاستعماري بالأراضي الجماعية في الجزائر. هكذا تم إصدار قانون بتاريخ 14 يناير 1901 اعتبر أن ملكية عين الأراضي الجماعية بتونس تعود إلى الدولة، في مقابل احتفاظ الجماعات القبلية بحق الانتفاع فقط؛ وإن كانت عملية التمليك بتونس قد تمت على مراحل، ولم تحصل بنفس السرعة والقوة كما في الجزائر التي انتقل فيها حجم الأراضي القبلية خلال 12 سنة فقط (من 1897 إلى 1909) إلى 115 ألف هكتار من الأراضي التي انتقلت إلى وضعية التملك الفردي.[10]

بالانتقال من التجربة الجزائرية والتونسية إلى التجربة المغربية، واعتمادا على التجربة الفرنسية بكل من الجزائر وتونس، ستطرح من جديد على الباحثين الكولونياليين حول شمال إفريقيا مسألة كيفية التعامل مع الأراضي الجماعية بهذا البلد الذي يتميز ببعض البنيات الاجتماعية والسياسية الخاصة نسبيا، وأساسا منها ما يتصل بعلاقة القبيلة (العرف) بالمخزن (الشرع)؛ خاصة وأن الإدارة الاستعمارية الفرنسية أرادت الاستفادة من التجربتين السابقتين دون تكرار أخطائهما؛ وهو ما تصدى له بالدراسة والتحليل والاقتراح دارسون متخصصون من عيار لويس ميليو وميشو بيلير.

بناء عليه، فإنه لم يتم تطبيق سياسة التجميع بالمغرب، وإن ظلت خلفياتها حاضرة، حيث تم اللجوء إلى تحديد أراضي القبائل إداريا، وخاصة الزراعية منها في حدود ما اعتبرته الإدارة الاستعمارية الفرنسية كافيا لضمان عيش أفراد القبيلة، وفي حدود ما اعتبرته كذلك مستجيبا لحاجياتها من أراضي الرعي، وحيث تم اقتطاع مساحات واسعة منها واحتسابها ضمن نطاق الملك الخاص للدولة؛ وهو الملك الذي عملت على تحويل

[9] - نفسه ص: 484.

[10] - نفسه، ص: 485.

قسط وافر منه لصالح المعمرين، ضمن ما عرف بالاستعمار الرسمي للدولة الفرنسية.[11]

وقد كان النص القانوني الذي تم بموجبه تأطير مجمل تدخلات الإدارة الاستعمارية هو ظهير 27 أبريل 1919، عملا بذلك على إدماج وتطوير التدخلات القانونية السابقة ابتداء من أول منشور في هذا الباب مؤرخ بتاريخ فاتح نونبر 1912 وهو صادر عن الصدر (الوزير) الأعظم، موجها إلى العمال والقضاة والقواد. وهو منشور كان الهدف منه اعتبار الأراضي الجماعية التي بحوزة القبائل، يسمح لها باستمرار تسييرها تبعا لأعرافها المحلية التقليدية، دون أن تكون قابلة للبيع أو القسمة. وقد تم إتباع المنشور المذكور أعلاه بمنشور آخر صادر بتاريخ 6 مارس 1914، يؤكد عدم قابلية الأراضي الجماعية للتفويت، ثم بظهير 7 يوليوز 1914 الذي تم بموجبه تصنيف الأراضي الجماعية باعتبارها تابعة لسلطة المخزن وعليه فيها حق ملكية الرقبة.[12]

عموما فقد قام الباحث عمار حمداش بقراءة سوسيولوجية للتشريع القانوني الخاص بالأراضي الجماعية ابتداء بما قبل ظهير 27 أبريل 1919 وما تلاه من تشريعات، وصولا إلى القوانين الصادرة خلال مرحلة استقلال المغرب. وقد تبين أن المستعمر أراد أن يتحكم في نظام الأراضي الجماعية، بشهادة باحثين ينتمون إلى الإدارة الاستعمارية نفسها، من أمثال "ميشو بيلير" و"سيليريي" وغيرهما. وهو تحكم، تم تمريره عبر تشريعات قانونية تساعد المعمرين في نهاية المطاف على الوصول إلى الأرض والاستثمار فيها، بل وحتى امتلاكها.

كانت هذه عناصر من القراءة السوسيوتاريخية الراصدة للسياق العام، التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للوقائع القانونية ذات الصلة بالأراضي القبلية، ومجمل التحولات التي اندرج ضمنها المغرب، وقبله الجزائر وتونس، تمهيدا ومدخلا لدراسة أوضاع الفلاحة والفلاحين بالأراضي الجماعية بالمجال الجغرافي لمنطقة الغرب.

ثانيا: الغرب مجالا للبحث وتشخيص وضعية الفلاح والأراضي الجماعية

تابع عمار حمداش مسألة الأراضي الجماعية على صعيد المجال القروي لمنطقة الغرب في بادئ الأمر، ابتداء من ثمانينات القرن العشرين، وعلى الأخص بالنطاقات الترابية لقبائل بني احسن الواقعة ما بين مدينة القنيطرة غربا ومدينة سيدي سليمان شرقا، وعلى الأخص منها المكونات القبلية المحيطة بمنطقة سيدي يحيى الغرب الواقعة بينهما، والتي تشمل امتدادا مجاليا هاما ومتميزا (هامش الغرب) استوطنته بعض الفروع من قبائل بني أحسن؛ متخذا من المحلي والجهوي بهذا الصدد أرضية لوضع الخلاصات الأولية والتركيبات المرحلية،

[11] - نفسه، ص: 486.
[12] - نفسه، ص: 488.

وبعض الاجتهادات التحليلية والمفاهيمية ذات المدى المتوسط، بعيدا عن أي إدعاء تنظيري أو أي تعميمات وإسقاطات على الصعيد الوطني.

وقد كان الاشتغال حول موضوع الأراضي الجماعية القبلية ضمن هذا النطاق (المجال الترابي للغرب عموما وللمنطقة الجنوبية الوسطى منه تحديدا) يندرج ضمن عمل مونوغرافي حول الموضوع في أبعاده السوسيوتارخية، الساعية إلى فهم مسار التحولات التي شهدتها الأراضي الجماعية ببادية الغرب؛ وكذا إلى الوقوف على أهم الديناميات المحلية أو الداخلية (الصغرى)، وكذا الديناميات الخارجية أو الوطنية (الكبرى) التي أسفرت -على مدى زمني يمتد من نهاية القرن 19 إلى نهاية القرن 20- عن تحولات أدت في مجملها إلى تشكل بنيات قبلية جديدة تنتقل من قرابة الدم إلى قرابة الأرض، وتعكس أوضاعا مأزومة راكمت من الاختناقات والتوترات الداخلية ما يؤكد قابليتها للانفجار[13].

إن المتمعن في إنتاجات الباحث السوسيولوجي عمار حمداش، يجد أنها تتسم بطابع ميداني متدرج، يسعى لتحقيق التراكم المعرفي المساعد على فهم تحولات البادية المغربية. لذا فالدراسات التي أنجزها الباحث تُقدم تشخيصا لأوضاع ساكنة الأراضي الجماعية بشكل عام، ووضعية الفلاحين ضمنها بشكل خاص؛ من خلال الإطلالة على تركيبته الاجتماعية ونمط عيشه الذي انتقل من طابع بدوي رعوي غالب، إلى طابع قروي زراعي غالب[14].

كان الاقتراب من الموضوع يقتضي من الباحث إتباع عدد من المداخل المنهجية واعتماد عدد من تقنيات البحث والاستطلاع، بما يساعد على تشكيل مقبول لصورة التاريخ المحلي للمنطقة، وأهم معالم تغيراته؛ بمساعدة وسائل بحث تنهل من المصادر التاريخية والوثائق المخزنية وأرشيف المرحلة الاستعمارية، والمعطيات التشريعية (النصوص القانونية حول الأرض بالمنطقة) والجغرافية (الخرائط) بالإضافة إلى الاستقصاءات الميدانية من قبيل اعتماد الرواية الشفوية والملاحظة الميدانية المباشرة، وإجراء المقابلات الموضوعاتية والاستطلاعات الكمية حول شروط عيش الفلاحين وأوضاعهم بالأراضي الجماعية (اعتماد الاستمارة في السياق القروي)[15].

إن البحث في وضعية الفلاحين بالمنطقة الوسطى الجنوبية من سهل الغرب

[13] - عمار حمداش ؛ اختناقات التحول بالأراضي الجماعية لهوامش المغرب، مجلة البادية المغربية، العدد 2، 2008.
وقد كانت الاحتجاجات التي عرفتها الأراضي الجماعية خلال العقدين الأخيرين تجسيد فعلي للاختناق الذي تحدث عنه الباحث.

[14] - تصدق هذه الملاحظة على فترة الثمانينيات والتسعينيات، أي فترة بداية إنجاز الأبحاث الخاصة بالمنطقة من طرف الباحث، علما أن متغيرات أخرى قد صارت فاعلة في هذا المجال وخاصة منها إطلاق مشاريع صناعية كبرى (المنطقة الصناعية أولاد بورحمة) والاستثمارات الفلاحية الجديدة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي على الأراضي الجماعية، والتي تحتاج للدارسة.

[15] - عمار حمداش؛ "مقاربة سوسيوقانونية لنظام الأراضي الجماعية بالمغرب"، مرجع سبق ذكره ص: 457-458.

(المجال الترابي الممتد ما بين شمال شرق مدينة القنيطرة إلى حدود مدينة سيدي سليمان بالجنوب الشرقي للغرب: عامر، التوازيط، أولاد بورحمة، أولاد امحمد، الصفافعة...) وما نتج عن مسار التحولات الاقتصادية والاجتماعية بها على امتداد قرن من الزمن تقريبا، يكشف عن حال ووضع الفلاح والاقتصاد القروي بهذه المناطق الهامشية من سهل الغرب. حال يُنم عن انحسار شديد للمجال الفلاحي، حيث تحول إلى استغلاليات زراعية صغرى وقزمية، لا تفي بالحاجيات الأساسية لأصحابها، ما يجعلهم في وضعية فقر متعدد ومتفاوت الأوجه.

ولقياس مراحل ودرجات هذا التحول اعتمد الباحث على بعض التقارير والدراسات التشخيصية الهامة للمنطقة وساكنتها خلال الستينيات من القرن العشرين بالخصوص، وبالأساس منها تلك الكتابات والتقارير المنجزة في إطار ما يعرف بـ "مشروع سبو". وما كان يصبو إلى تحقيقه هذا المشروع من تنمية على صعيد حوض سبو ككل، وعلى صعيد النطاق الترابي للغرب خاصة؛ مستفيدا من معطيات تقاريره الاقتصادية والاجتماعية، التي ساهم فيها باحثون ببعض الاجتهادات الكبرى في هذا الباب[16]. ثم أعمال "بول باسكون" التي توضح عميق الأثر السلبي لما آلت إليه الأوضاع القروية عموما والزراعية منها خصوصا، حتى صار الحال يجمع ما بين وجود "فلاح بدون أرض" ولكن كذلك "أرض بدون فلاح" كما أشار إلى ذلك الباحث في إحدى دراساته[17]، متفاعلا في هذا العنوان مع ما اصطلح عليه بول باسكون بـ "الفلاحين بدون أرض".[18]

لقد خلص الباحث عمار حمداش إلى ما اصطلح عليه بـ "اختناقات التحول بالأراضي الجماعية" وما نجم عن ذلك من تدهور في الأوضاع العامة للأرض وساكنتها على السواء، بيئة وموردا اقتصاديا وأوضاعا اجتماعية متسمة في عمومها بالفقر والهشاشة؛ وذلك نتيجة تضافر مجموعة من العوامل عبر هذا المسار الطويل من التحول، لعل أهم ما ساهم فيها هو:

- تحديد أصناف الأملاك العقارية بالمغرب: فقد عملت الإدارة الاستعمارية بهذا الشأن على تحديد أصناف الأملاك العقارية العائدة منها للمخزن أو الدولة، وتلك الخاصة

[16] - من الأسماء البارزة التي اهتمت بالغرب وأعدت تقارير حول له نجد مثلا "كريكوري لازاريف" (Grigori LAZAREV) ونذكر من أعماله مثلا:
- Grigori LAZAREV; « les politiques agraines au Maroc, un témoigne engage », Economie critique FLSH RABAT 2012.
- Grigori LAZAREV; « les structures agraires au Maroc, une mise en perspective historique », FLSH RABAT 2014.
- Grigori LAZAREV; « Ruralité et changement sociale: Etudes sociologiques », Pub. Faculté de lettres, FLSH RABAT 2014.

[17] - عمار حمداش؛ الفلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، نموذج الأراضي الجماعية بمنطقة سيدي يحيى الغرب. ندوة "الإنسان والمجال" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 1990.

[18] - Paul PASCON et Mohamed ENNAJI; 1986 « Les paysans sans terre au Maroc », Pub, dans la collection Connaissance Sociale, Dirigée Par Abdelatif menouni.

بالأحباس أو بالملك الخاص، بما في ذلك طبعا الأراضي الخاصة بالقبائل؛ حيث شرعت ابتداء من 1914 في تحديد هذا الصنف الأخير من الأراضي.

بناء على ذلك ستحدد النطاقات الخاصة بفلاحة ورعي كل قبيلة، وإن استمرت بعض الأوفاق القبلية في ضمان الانتجاع المتبادل وتوسيع مجالات التحرك الرعوية على الخصوص. كما أن هذه الإجراءات القانونية والإجرائية الجديدة ستؤدي من جهة أخرى إلى بروز نزاعات مستجدة حول الأرض، لم تكن قائمة بنفس الصورة من ذي قبل، بما فيها إدعاء البعض ملكية أجزاء من الأرض القبلية، كان من بينهم المعمرون أنفسهم أحيانا. ويقدم الباحث نماذج عن ذلك بأراضي الفرق القبلية للتوازيط[19] بدائرة سيدي يحيى الغرب. وقد كان من نتائج هذه السيرورة الجديدة العمل على إعادة تحديد الهوية القبلية بناء على رابطة حيازة الأرض، أكثر منها بناء على رابط قرابة الدم.

- **بروز الضغط الديمغرافي على الأرض القبلية:** إنضاف إلى تثبيت الساكنة القبلية على مستوى المجال، وتحديد نطاقها الترابي الخاص، العامل الديمغرافي المعبر عن التزايد التدريجي لحجم الساكنة بكل مجال قبلي محدد إداريا كملك جماعي؛ وبالتالي تزايد أحجام المكونات الداخلية لكل فرع قبلي، وما نجم عن ذلك من إطلاق تفاعلات متوالية معبرة عن توترات ونزاعات داخلية حول حق الانتفاع والحيازة بالنسبة لذوي الحقوق من أهل القبيلة، وكذا بالنسبة لغيرهم من المقيمين بأرضها (البرانيون).

- **ظهير 27 ابريل 1919:** وقد كان هذا الظهير بمثابة استمرارية وتطوير للإجراءات الإدارية والتنظيمية الخاصة بالأراضي الجماعية والقاضية بدمج العرف الخاص بالأراضي القبلية ضمن النظام القانوني العصري الوافد مع الإدارة الاستعمارية، والمعبر عن سلطة الدولة المركزية الحديثة؛ وما نجم عن ذلك من بروز تراتبيات اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية ورمزية تدمج التراتبات التقليدية، وتستخدمها ضمن هذه الدينامية العامة الجديدة (النواب، الشيوخ، المقدمون..). بالإضافة إلى الإجراءات الجديدة لاستغلال الأرض أو مبادلتها بغيرها أو تفويتها... وهذا ما جعل الأراضي الجماعية للقبيلة تخرج تدريجيا من نسق التدبير المحلي الخاص إلى نسق التدبير المركزي الأوسع والأشمل، حيث صارت مثل هذه الأراضي دالة على الازدواجية العامة للسياسة والاقتصاد والإدارة كما أرادها الاستعمار، وحيث صارت البوادي القبلية عموما مجالا للفقر والتهميش[20]. وهذا ما يدعم أطروحة الباحث القائلة بأن نظام الأراضي الجماعية إنما هو نظام حديث من وضع المرحلة الاستعمارية.

[19]- عمار حمداش ؛ فلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، مرجع سبق ذكره.

[20] - نفسه.

ثالثا: التحولات الاقتصادية والسوسيومجالية بالأراضي الجماعية

لقد ساهمت عملية التشخيص التي أنجزها الباحث بخصوص أوضاع الفلاحين بالأراضي الجماعية لهوامش الغرب، نهاية الثمانينات وبداية التسعينات[21]، في الكشف عن المسار العام للتحول الاقتصادي والاجتماعي والمجالي الذي اندرجت الأراضي الجماعية في إطاره منذ اللحظات الاستعمارية الأولى. وهو المسار الذي عبر عن انحسار المجال الرعوي والزراعي وكافة الأنشطة القروية المرتبطة بهما، وكذا تراجع الأدوار والتنظيمات الاجتماعية والثقافية الموازية لهما. وكانت عملية تشجير نسبة هامة من الأراضي القبلية لبنى احسن بهذه المناطق تجسيدا حقيقيا لهذه السيرورة، وخاصة منها انحسار المجال الرعوي السهلي والغابوي (الغابة الطبيعية للمعمورة بهذا المجال المدروس)[22].

لم يعد المشهد القبلي لنهاية القرن التاسع عشر، الخاص بالمجال الترابي لقبائل بني احسن، مفتوحا ومتحركا وقائما على النشاط الرعوي بالخصوص. إنه سيتحول تدريجيا من كونه رعويا ومفتوحا، إلى كونه أكثرا تحديدا وتخصيصا بكل فرقة قبلية، وأكثر استحضارا للنشاط الزراعي في مقابل تراجع النشاط الرعوي... وبحلول القرن العشرين، أي مع الاستعمار سيتعمق مسار هذا التحول عبر الإعلان عن تشكل الوحدات القبلية المتوسطة (الفخدات) ككيانات مستقلة أو شبه مستقلة، مرتبطة أكثر بالحدود الإدارية لمجالها القبلي؛ وإن كانت قد استمرت بعض أنظمة الاستغلال التقليدي لتوزيع حصص زراعة الأرض بناء على نظام "الزوجة"، أي ما يتوفر عليه كل ذي حق من إمكانيات ووسائل للإنتاج من جهة، وبناء على الحصص العائلية (الخيمة) من جهة أخرى. لتستمر العملية أواسط القرن العشرين عبر المزيد من التحديد وتجزيء النطاقات الترابية الخاصة بكل وحدة أو مجموعة قبلية، بما فيها تلك الوحدات الدنيا (العظم أو الفلقة أو الدوار).[23]

بعض هذه العلامات الدالة على الانحسار وبداية الاختناق، بدأت في البروز ابتداء من ستينيات القرن الماضي؛ من بينها نهاية العمل بنظام "الخمس" (أي تخصيص خمس الأراضي القبلية للرعي من جهة وإراحة الأرض من جهة أخرى، ثم إسناد قسط منها لذوي الحقوق الجدد من جهة ثالثة)؛ ثم بداية نهاية العمل بإعادة توزيع حصص ذوي الحقوق دوريا، واستقرار حيازة كل طرف لحصة زراعية عائلية خاصة... إلى أن صار الاختناق واضحا مع توالي الضغط

[21]- أنجز السوسيولوجي عمار حمداش في هذه الفترة دراستين موسومتين ب:
- "مقاربة سوسيوقانونية لنظام الأراضي الجماعية بالمغرب"، ضمن "التحولات الاجتماعية وإشكالية تحديث المناطق القروية بالمغرب" أطروحة السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1995.
- عمار حمداش ؛ الفلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، مرجع سبق ذكره.

[22] - عمار حمداش ؛ اختناقات التحول بالأراضي الجماعية لهوامش المغرب، مجلة البادية المغربية، العدد 2، 2008.

[23] - نفسه.

الديموغرافي وتقلص المساحات المسندة للمتزوجين من الأبناء، فضلا عن التقلص التدريجي للحيازة الجماعية ذاتها بفعل عوامل كثيرة من بينها الترامي على الأراضي القبلية.[24]

كان من النتائج القصوى لهذه التحولات بروز جيل جديد من ذوي الحقوق في الأراضي الجماعية، جيل بدون أرض، وأحيانا حتى بدون حق السكن والإقامة؛ مع ما صاحب ذلك من تطور النزاعات الداخلية حول حق الانتفاع، وخاصة منها النزاعات بين الأفراد والأسر المنحدرة من نفس العائلة، فيما سيعبر عنه الباحث بالانقسامية المعكوسة. فكانت السمة العامة لهذا التحول الاختناق التام للأراضي الجماعية، وإعلان نهاية واضحة للفلاح على النمط التقليدي بالأراضي الجماعية، فضلا عن بروز الفرد كقيمة وهوية مجتمعية جديدة.

أ- بروز الفرد داخل نظام الجماعة القبلية

في مسار التحول العام الذي تمت الإشارة إليه من قبل، برزت تحولات فرعية عديدة مصاحبة لها، أهمها بهذا الخصوص ذلك الانتقال من التنظيم الاجتماعي الأشمل والأوسع، المتمثل في القبيلة، إلى مكوناته الفرعية الصغرى، بما في ذلك بروز الفرد كوحدة اجتماعية مستقلة وقائمة الذات أحيانا كثيرة؛ وذلك عبر سيرورة من الانتقالات، من الأكبر نحو الأصغر، أي من القبيلة نحو الجماعة القبلية الفرعية، إلى جماعة الأرض أو الدوار، ومنها إلى العشيرة أو العائلة الموسعة، المسماة أحيانا "عظم"، وإلى الأسرة النواتية، وصولا إلى الفرد كهوية جديدة تتحدد بشروط وجودها الخاص (شاب غير متزوج، عاطل، حرفي، مؤهل أو غير مؤهل مهنيا، باحث عن مصدر عيش مهما كان...).[25]

إنه تحول أدى في نهاية المطاف إلى نهاية فعلية للجماعة كتنظيم اجتماعي واقتصادي، وكقيم ومرجعية ثقافية ناظمة للحياة الجماعية؛ ليبقى حضورها الغالب صوريا من جهة، وإداريا من جهة أخرى، تفرضه الصفة الإدارية لجماعة قبيلة الأرض (الأرض السلالية) بصورة فوقية من أجل تحديد لائحة ذوي الحقوق والحاصلين على أهلية الانتفاع من الأرض وعائداتها. بل إنه تحول أدى إلى نوع من النهاية الفعلية للفلاح والحياة الفلاحية ذاتها، تبعا لما يقوله الباحث[26]. كل هذا طبعا في علاقة بالتحولات الأشمل التي عرفها المجتمع المغربي، بما في ذلك اتساع رقعة التمدن والأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وبروز قيم ثقافية جديدة.

ب – بعض مؤشرات التحولات الاقتصادية الجديدة

[24] - نفسه.

[25] - نفسه.

[26] - نفسه.

كانت للديناميات المشار إليها ملامح اقتصادية دالة على بدايات مسارات مختلفة للعيش القروي بالأراضي الجماعية، من بينها الالتجاء إلى عمليات كراء الأرض الجماعية، عوض استغلالها المباشر من طرف أهلها. ولم يحدث ذلك فقط بسبب فعل الوصاية الإدارية التي تعمل على كراء أراضي الجماعات السلالية للغير أو للدولة (التشجير الاصطناعي بشجر الأوكاليبتوس بالمنطقة مثلا)، وإنما كذلك بسبب لجوء ذوي الحقوق أنفسهم لكراء حصصهم العقارية إلى الأغيار من أجل تحصيل عائد مالي مباشر؛ كراء يتم أحيانا لمدى زمني طويل، وبالتالي التفرغ لأنشطة اقتصادية أخرى مدرة للدخل (عمل مأجور، أنشطة تجارية بالأسواق، عمال بالغابة وإعداد الفحم الخشبي الذي تشتهر به المنطقة...). إننا لم نعد أمام فلاح إلا بنسبة محدودة، يقدرها الباحث إجمالا، واعتمادا على استطلاعاته الميدانية لمهن الساكنة القروية بالمنطقة، في حوالي 25 بالمئة كممارسة فلاحية (زراعة، رعي)، وبنسبة 75 بالمئة كممارسة غير فلاحية[27].

رابعا: عناصر نظرية أولية لقراءة أوضاع ساكنة الأراضي الجماعية

إن المعاينة الميدانية والتتبع التفصيلي لمجريات هذه التحولات لم تقف بالنسبة للباحث عند حدود تقديم المعطيات الدالة على ما جرى، وإنما طَعمها باجتهادات ذات طابع نظري، من شأنها المساعدة على فهم طبيعة هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ من بينها:

1- من أجل نموذج نظري لقراءة الأوضاع الجديدة للفلاح بالأراضي الجماعية

ليس مجديا الاعتماد على النموذج النظري المألوف في قراءة حيثيات الحياة الاقتصادية للفلاح والفلاحة التقليدية بالأراضي الجماعية من أجل فهم التغيرات الجديدة في هذا الباب. إن مرتكزات ذلك النموذج لم تعد مساعدة عن الفهم، حتى ولو ظلت بعض مظاهرها قائمة. فبالعودة مثلا إلى الرأسمال الاقتصادي الذي كانت تتطلبه الحياة القروية السابقة على الاستعمار بالمنطقة، فإن العديد من عناصره قد تلاشت، حتى ولو استمرت بعض مظاهره كما تمت الإشارة من قبل.

إن توفر الفلاح على الأرض الجماعية، وأدوات الإنتاج، وحيوانات الجر والماشية، وحتى على رأسمال نقدي، إضافة إلى قوة عمله، حسب النموذج التقليدي، كان مفيدا وفعالا في سياق اقتصادي واجتماعي موافق للمرحلة السابقة. بينما صارت قلة وضيق الأرض الزراعية، وعدم تملك الفلاح في غالب الأحيان لأدوات الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ضياع رصيده من الماشية كداعم لرأسماله الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مخاطر الاقتراض؛ كلها عوامل تُحرم الفلاح من

[27] - نفسه.

شروط الاستثمار المربح في الأرض، وبالتالي من فرص تنمية رأسماله الاقتصادي.[28]

إضافة إلى هذا يشير الباحث أن توفر الشرط الاقتصادي بمفرده في السياق الجديد غير كافٍ لدعم المورد الاقتصادي ذاته. فإذا كان النموذج التقليدي يقوم على تضافر الرساميل الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والرمزية من أجل تأكيد الوجود الاجتماعي، أو من أجل ضمان مركز قوة كعين من أعيان الجماعة، فإن طبيعة ونوعية هذه الرساميل قد تغيرت بصورة واضحة في السياق الجديد.

وبالتالي لا بد من توفر شروط أخرى لها قيمتها المادية كذلك، كما للرأسمال الاقتصادي قيمته المادية، وعدم توفرها قد يؤدي إلى تلاشي الرأسمال الاقتصادي ذاته، إما كليا أو جزئيا أو بصفة تدريجية. ومن بين شروط "الرأسمال الاجتماعي" المطلوب، يشير الباحث إلى ضرورة توفر الفلاح على قوة عمل عائلي كافية أو زائدة عن الحاجة، ومن جهة ثانية توفره على مجالات استخدام هذه الموارد البشرية للقيام بأعمال الرعي وتربية الماشية وتلبية باقي حاجيات الأشغال المنزلية، ومن جهة ثالثة ما تمثله القوة العددية للأسرة في البادية المغربية من قوة اجتماعية تظهر على الخصوص في مناسبات النزاعات والصراعات القبلية (الحمية)، ومن جهة رابعة ما يشكله احتلال أحد أفراد الأسرة لموقع أو مركز اجتماعي نافع من دور في دعم المكانة الاجتماعية لأفراد العائلة، وبالتالي لتقوية رأسمالها الاقتصادي والمالي.[29]

أضف إلى ذلك أن غياب الرأسمال السياسي (موقع في المجالس المنتخبة مثلا) وضعف الثقافة القانونية، وكل ما يمكن أن يحافظ بواسطته الفلاح على حقوقه، أو ما يساعده على تحقيق مكاسب جديدة، يؤدي بدوره إلى تراجع أو فقدان الرأسمال الاقتصادي. إن الجهل أولا بحقوق الفلاح في هذه الأراضي الجماعية، وبالقانون المنظم لها، وللقانون عامة، وغياب من يقوم نيابة عنه بهذه المهمة (توفير الثقافة القانونية)، يجعل هؤلاء الفلاحين مهددين باستمرار بفقدان موارد الرزق، وخاصة العينية منها (كراء الأرض للغير قد يورط الفلاح أحيانا في متاهات صعوبة استرجاع حقوقه في استغلالها)، وبالتالي ضياع تدريجي أو كلي للرأسمال الاقتصادي[30]. إن الرأسمال السياسي في سياق الأراضي الجماعية للقبيلة يقوم على عدد من الدعامات، من بينها التوفر على دعم ومساندة نائب الجماعة السلالية، أو على دعم ومساندة من طرف أعوان السلطة المحلية، وعلاقات جيدة مع ممثلي السلطات العمومية، والأشخاص النافذين في المجتمع المحلي أو الوطني؛ بالإضافة إلى دراية بقنوات الاتصال والوساطات الملائمة، فضلا عن القدرة على

[28] - عمار حمداش ؛ فلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، مرجع سبق ذكره.

[29] - نفسه.

[30] - نفسه.

دوْس وضرب للقيم الأخلاقية الجماعية [31]، والاندراج ضمن "ثقافة المخزن" السائدة بالبادية المغربية، والاحتماء بها.

"إن الأرض الجماعية لم تعد تنتج فلاحين بقدر ما صارت منتجة لكل شيء ما عدا الفلاحين، وحتى لا نجزم قلنا أنها صارت منتجة لفئات جديدة من أشباه الفلاحين" حسب قول الباحث عمار حمداش[32]. لقد أنتجت السياقات الجديدة المؤثرة في أوضاع فلاحي الأراضي الجماعية أو السلالية، من قبيل تغطية جزء وافر منها بالغابة الاصطناعية (الأوكاليبتوس) نمطا جديدا من الأنشطة القروية والحياة الاجتماعية المتصلة بهذه المعطيات الجديدة، من قبيل ما يسماه الباحث بـ "الرحل الجدد"، وهم مستخدمو الغابات ومهنيو الفحم الخشبي الذين تفرض عليهم أنشطتهم المهنية هذه المكوث بالغابة والتنقل المتوالي بين أرجائها، من قطعة غابوية إلى أخرى، لمدة تزيد أحيانا عن الثلاثة شهور؛ ومن قبيل البحث عن مرعى غالبا لم يعد متوفرا بنطاق الجماعة (التعزاب خارج الجماعة)، أو من قبيل القيام بأعمال معاشية تتمثل في تقديم خدمات للغير، وأحيانا أخرى استجداء وسائل العيش بكل ما هو متاح (التسول وما جاوره)...الخ. إنها سيرورة أدت إلى الوأد الفعلي للفلاح الذي لم يعد يحمل من هويته الفلاحية في كثير من الأحيان سوى ثقافته الفلاحية (ربما تكون قد ضاعت هذه الثقافة ذاتها من الجيل الحالي، ولم تعد سوى صدى لما كان يتحدث عنه الآباء). وبذلك تكون العديد من مقومات المنظومة القبلية التقليدية قد انهارت، سواء منها دعامتها الاجتماعية، أو شرطها الاقتصادي، أو بعدها الثقافي.

ب- الصراع المعمم بالأراضي الجماعية أو انقسامية معكوسة

إن نهاية الجماعة ونهاية الفلاح كما تحدثنا عن ذلك سابقا بالأراضي الجماعية، لم يكن معزولا عن سياق التفاعلات الكبرى والواسعة على صعيد المجتمع والدولة ككل، كما يقول عمار حمداش، وعلى الأخص منذ انطلاق الدينامية الكبرى لهذه التفاعلات مع بداية الاستعمار؛ حيث كان الأثر البالغ للدولة الحديثة بأدواتها القانونية والإدارية والاقتصادية والسياسية في توجيه هذه التفاعلات وتأطيرها بأدوات قانونية وإدارية؛ وإن كانت انعكاساتها الاجتماعية والثقافية غير واضحة وغير مضبوطة الأثر خلال المرحلة اللاحقة على الاستعمار. خصوصا وأن الآلية المخزنية لتدبير علاقة القبيلة بالأرض ظلت قائمة خلال المرحلة الاستعمارية، وسيتم استعادة آلياتها بهذا الخصوص منذ الاستقلال مع دولة المخزن الجديد بأدواته السياسية والإدارية والرمزية المعروفة، سواء

31 - نفسه.
32 - نفسه.

على الصعيد المركزي أو على الصعيد المحلي.[33]

ومن أجل المساهمة في قراءة هذا التحول، يقول الباحث فيما يشبه تنظيرا لما سبقت الإشارة إليه: "لقد كانت الديناميات الخارجية إذن متحكمة إلى أبعد حد في الديناميات الداخلية للجماعة، وموجهة للتفاعل مع مكوناتها البنيوية. والحالة هذه فإن مقاربة على نمط النظرية الانقسامية لأشكال المواجهة والصراع التي تحدث على المستوى الداخلي للجماعة سوف لن تكون متجاهلة فقط للبعد الخارجي لهذه التفاعلات والديناميات، وإنما ستكون متجاهلة كذلك للبعد الزمني في مداه الطويل أو الممتد. إننا لسنا أمام القاعدة الانقسامية المعروفة، أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد إبن عمي... وإنما أمام عملية تعميم الصراع على كافة المستويات الداخلية منها والخارجية، وعلى المدى الزمني الممتد من بداية الاستعمار إلى الآن. أو يمكن القول أننا أمام نظرية انقسامية معكوسة، ينتقل فيها الصراع والمواجهة من الأعلى والعام إلى الأدنى والمحلي أو الخاص؛ ويتعمق عبرها الصراع والمواجهة كلما تحركت عجلة الزمن قدما، وصولا إلى محطتها الراهنة المتسمة ببروز الفرد ونهاية الجماعة".[34]

عبر هذا المسار الزمني الممتد إذن، ستنتقل آليات الصراع والمواجهة من المستوى الأوسع والأشمل بين القبائل من جهة وبينها وبين المخزن من جهة أخرى، إلى المواجهة بين الصفوف القبلية حول المجال، وصولا إلى المجموعات القبلية الداخلية حول المجال الترابي الخاص بكل جماعة أو وحدة قبلية؛ لينتقل إلى مستوى أصغر، فيما بين الفلقة والدوار والعظم، ومنه إلى ما بين ذوي الحقوق في الحيازة الجماعية، سواء على شكل مواجهات بين الأجيال داخل العائلة أو الخيمة الواحدة، أو على شكل مواجهة بين الإخوة، في سياق متسم ببروز الفرد ونهاية الجماعة كما سبقت الإشارة إلى ذلك. لقد صار الصراع معمما في جميع الاتجاهات، وحاضرا في جميع اللحظات، وخاصة بعدما اختنق التحول في الأراضي الجماعية منذ ثمانينيات القرن العشرين.

يضيف الباحث أن أشكال الصراع والمواجهة هذه لم تكن خلاقة أو منتجة لحالات وأوضاع اجتماعية واقتصادية متقدمة عن سابقاتها. إن الفرد لم يبرز إلا كحالة أزمة أضاعت أوجه الرساميل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتحدث عنها سابقا، ولم يكن عنوانا على حالة اقتصادية واجتماعية أو سياسية مستقلة وفاعلة كما كان مأمولا لبناء الدولة الوطنية الحديثة.[35]

[33] - عمار حمداش ؛ اختناقات التحول بالأراضي الجماعية لهوامش المغرب، مجلة البادية المغربية، العدد 2، 2008.
[34] - نفسه.
[35] - نفسه.

خامسا: المرأة السلالية في قلب التحولات الجارية بالأراضي الجماعية

في سياق بروز الفرد ضمن هذه التحولات الكبرى، سيكون للمرأة السلالية كذلك نصيبها من هذا الحضور، بعد أن صار موضوع الأرض ليس شأنا خاصا بالرجال، وإنما صار كذلك شأنا تقتحمه النساء، مطالبات بنصيب تعتبرنه مستحقا لها في أرض الجماعة، على غرار شقيقها الرجل.

فإذا كان النظام الاجتماعي القبلي في مراحل سابقة يجد للمرأة موقعها ضمن توازناته العامة، بما يحقق وظائفها المتنوعة على صعيد الأسرة والعائلة والجماعة والقبيلة، وبما يضمن حقوقها في الأرض بالنسبة لبعض الحالات الخاصة، بعد الترمل مثلا أو بسبب عدم إنجاب الذكور؛ وحتى بما يوفر لها موارد اقتصادية خاصة ومستقلة، من قبيل الحق في تملك الماشية؛ فإن سيرورة التحولات المشار إليها قد أربكت هذا النظام وصار بالنتيجة وضع المرأة السلالية داخله مضطربا وهشا على أكثر من صعيد.

لقد تنبه الباحث إلى مثل هذه المآلات، واعتبر أن تعميق أزمة التحول داخل نظام الأراضي الجماعية لن يقف عند الحدود المشار إليها من قبل، وهو ما جسدته الحركة الاحتجاجية والمطلبية للنساء السلاليات مع بداية الألفية الجديدة[36]. ومتابعة من الباحث للموضوع، فقد أنجز دراسة ميدانية عن أوضاع ومطالب النساء السلاليات سنة 2017 (سيتم نشرها لاحقا)[37]؛ وهي دراسة حاولت قراءة بروز هذه الحركة المطلبية ضمن السياق الأوسع للتحولات التي عرفتها وتعرفها الأراضي الجماعية.

بالعودة إلى الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحث قبل تاريخ ظهور الحركة الاحتجاجية للنساء السلاليات ضمن الأراضي الجماعية بالمغرب، نجده يقدم إشارات كثيرة إلى انعكاسات التحولات الكبرى بها على المرأة السلالية (دراسته مثلا عن تسريع الزواج المبكر للفتيان والفتيات على السواء بمنطقة الغرب بداية الثمانينيات، من أجل ضمان حصص جديدة من الأرض، تضاف إلى الحيازة العائلية)[38]؛ بما في ذلك بروزها كحالة اجتماعية واقتصادية خاصة بهذه البوادي قبل بروز الحركة الاحتجاجية الحاملة لاسمها (السلاليات)، وذلك بعد أن تحولت قبل ذلك إلى امرأة عاملة بالحقول، وممارستها بعض الأنشطة التجارية البسيطة المتصلة بالأسواق القروية، وبداية تحملها المسؤولية الأسرية في استقلال عن السند

[36] - راجع في هذا الصدد:
- Fadma AIT MOUS et Yassine BERRIANE ; «Femmes, droit a la terre et lutte pour l'égalité au Maroc: le mouvement des soulaliyates» dir ; Hassan Rachik; Contester le Droit, communautés, familles et héritage au Maroc; pub 2016. P (87-175).

[37] - عمار حمداش؛ النساء السلاليات بالمغرب أوضاع ومطالب، تقرير دراسة سوسيولوجية. منشورات القرويين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020.

[38] - يقدم الباحث بعض المعطيات الميدانية لاستطلاعاته ببعض الجماعات القبلية لبني احسن أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، حالات لزواج جد مبكر للفتيات والفتيان على السواء، بمتوسط 15 سنة. راجع:
- حمداش عمار؛ فلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، مرجع سبق ذكره.

العائلي أحيانا بسبب عجز الزوج أو وفاته، أو بسبب تأخر سن زواج بعضهن.. وعموما بسبب عدم كفاية الأرض كمورد لتوفير أسباب العيش..الخ.[39]

وكما تمت الإشارة إلى ذلك، فإن بروز الحركة الاحتجاجية للنساء السلاليات تحتاج في نظر الباحث إلى قراءة تتجاوز القراءة الحقوقية والقانونية المحدودة التي تنهجها بعض الأقلام، لكي يتم النظر إليها في سياق أشمل من التحولات، بما في ذلك، بروز الفرد، ومحاولة بناء هوية قانونية خاصة بالنساء السلاليات[40]، فضلا عن تشابك المطلب النسائي بالمطلب الرجالي والأسري.. إننا أمام مظهر آخر من مظاهر الأزمة التي تناسلت بالأراضي الجماعية على مدار العقود الأخيرة على الخصوص، بعد أن فشلت عمليات التنمية القروية المتوالية منذ الاستقلال.[41] يبقى بروز الفرد عموما والمرأة خصوصا في الأراضي الجماعية قبل الحركة الاحتجاجية كحالة أزمة وليس كحالة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية مستقلة وفاعلة.. لقد برزت باعتبارها حالات تعكس الفقر والهشاشة وضعف الحماية الاجتماعية والقانونية للنساء، باعتبارها مطلقة مثلا، أو غير متزوجة، أو أرملة، أو بدون مورد اقتصادي وسند اجتماعي، تعاني الأمية والعطالة والخصاص[42]، ولم تبرز كحالة اجتماعية متقدمة (متعلمة أو مسؤولة إدارية أو ممثلة للسكان أو فاعلة جمعوية أو فاعلة سياسية)؛ وإن بدأت مثل هذه الحالات والتعبيرات الاجتماعية الجديدة تظهر إلى الوجود بالوسط القروي للنساء السلاليات.

إن سياق ظهور حركة السلاليات بالأراضي الجماعية غير مفصول عن سياق التحولات السوسيو اقتصادية والمجالية التي عرفتها الأراضي الجماعية بالمغرب. فاختناقها وضيق فرص الانتفاع منها بالنسبة للأبناء، منذ الثمانينيات، ممن هم حاليا في وضعية آباء وحتى أجداد، واستحالة ولوج شباب الجيل الجديد (الجيل الثالث بعد الثمانينيات) إلى حيازة واستغلال الأرض الجماعية، جعل وضعية أزمة نظام الأرض الجماعية تزيد تعقيدا، ولا بد أن تفرز المزيد من التوترات، بعدما برزت داخلها تلك التوترات المتصلة بالحركة المطلبية للنساء السلاليات، وبعدما تم من خلالها تحريك خيوط أزمة إضافية لم تكن عنصر تدبير للتوترات داخل النظام التقليدي للأراضي القبلية، من قبيل تحريك المطالب الشرعية في الإرث داخل الأراضي الجماعية، ومن قبيل

[39] - عمار حمداش؛ اختناقات التحول بالأراضي الجماعية لهوامش المغرب. ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة " التحولات الكبرى للمجتمع القروي المغربي" 29-30 يونيو 2000 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

[40] - راجع: عمار حمداش؛ مسار تشكل المطالب النسائية بالأراضي السلالية بالمغرب، أو نساء على مسار اكتساب هوية سوسيوقانونية. ضمن كتاب الحراك النسائي المغاربي، دينامية التنازع والتمكين في سياقات متقلبة. تنسيق الحبيب الستاتي زين الدين. منشورات جامعة عبد المالك السعدي، الطبعة الأولى 2020.

[41] - راجع: عمار حمداش؛ تجارب التحديث القروي بالمغرب، مع بيان من أجل البوادي المُغربية. الطبعة الأولى 2015.

[42] - عمار حمداش؛ النساء السلاليات بالمغرب أوضاع ومطالب، تقرير دراسة سوسيولوجية. منشورات القرويين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020. ص: 148.

تحريك المواجهة الأفقية بين الرجال والنساء، ومن قبيل تحريك القيم الحقوقية والإنسانية والدولية.

إضافة إلى تحرك واجهات أخرى من التوتر والنزاع حول الأرض، ضد أطراف خارجية، لم يعد المقصود منها ذلك المقيم الأجنبي (البراني) بين ظهراني القبيلة، الذي كان يتم استيعابه بسهولة ضمن منظومة عملها، وإنما صار هذا الطرف الخارجي متمثلا في بعض المستثمرين ممن أنشأوا مشاريعهم الاقتصادية على الأراضي السلالية، في مجال السكنى والإنعاش العقاري، أو في مجال الاستثمار الفلاحي العصري والنشاط الصناعي؛ بما في ذلك أحيانا المواجهة مع مؤسسات الدولة التي تعتبر معنية بتفويت واستغلال الملك الجماعي للقبيلة، وكذا المجالس المنتخبة بالمدن التي توسعت على حساب الأراضي السلالية[43]، فتوسعت بذلك دائرة التوتر. عملت القوانين الجديدة الخاصة بتعديل نظام الأراضي الجماعية على التفاعل معها؛ في حين يعتبر الباحث أنها لم تتفاعل مع جوهر المشكل، ولم تعالج عمقه الذي سيفرز في القريب العاجل مزيدا من التوترات.[44]

هذا بالرغم من المكتسبات الجزئية التي حققتها النساء السلاليات، ابتداء بجماعة المهدية، وذلك بالاعتراف المنصف لهن سنة 2010 و1012 بالحق في الاستفادة من العائدات المالية للاراضي السلالية التي تنتمي إليها، أو الاعتراف القانوني بمساواتهن في الحقوق مع الرجال، كما ورد ذلك في التعديلات القانونية الجديدة لنظام الأراضي السلالية، أي قانون 62/17 [45].

- سادسا: حول سبل وشروط تحقيق التنمية بالأراضي الجماعية المغربية

يعتبر الباحث أن كثافة عناصر الأزمة بالأراضي الجماعية إنما هو ناتج عن المواكبة الضعيفة من طرف دولة الاستقلال لمجموع التحولات الكبرى والمتسارعة بالبوادي المغربية عموما، وبالأوساط القروية التابعة لنظام الأراضي القبلية خصوصا، ما يدعو إلى استدراك ما فات، والعمل على تقديم قراءة نقدية للتدخلات السابقة في نظام الأراضي الجماعية، من أجل البحث عن البدائل الأكثر نجاعة لخصوصياتها.

[43] - عمار حمداش؛ النساء السلاليات بالمغرب أوضاع ومطالب، تقرير دراسة سوسيولوجية. أنجزت لفائدة الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان بدعم من المندوبية الوزارية الملكية بحقوق الإنسان، 2017. ص: 133.

[44] - راجع ورقة الباحث المقدمة بهذا الخصوص بمناسبة تنظيم ندوة حول المستجدات القانونية لنظام الأراضي السلالية، بالغرفة الجهوية للفلاحة بالقنيطرة، بتاريخ 14 نونبر 2019.

[45] - صدر قرار وزاري بتاريخ 2009/07/23 تحت عدد 2620 لوزارة الداخلية حول إدراج أسماء النساء السلاليات في لوائح ذوي الحقوق جماعة مهدية بالقنيطرة.
- الدورية عدد 60 بتاريخ 2015/10/25 تفيد أن النساء يستفدن من الحقوق المادية الناتجة عن التفويتات للأراضي وخصوصا الأرامل وكبيرات السن.
- الدورية عدد 17 بتاريخ 2012/03/30 حول تمتيع النساء السلاليات لحقوق الانتفاع العائد لأفراد الجماعات السلالية.
- إقرار القانون الجديد 62/17 الخاص بالوصاية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، المساواة بين الرجل والمرأة أعضاء الجماعة السلالية في الحقوق والواجبات، طبقا لأحكام الدستور.

إن المساحة الكبيرة للأراضي الجماعية بالمغرب، وامتدادها على كافة مجالاته الترابية، ومركزية نظامها العقاري في بعض المناطق، كما هو الحال بالنسبة لجهة الغرب، وخاصة بالهوامش التي لم تستفد من تدخلات الدولة (السقي مثلا)، وباستقرائه للعناصر السوسيولوجية المحلية، يتساءل الباحث عن سُبل وشروط تحقيق تنمية محلية بالأراضي الجماعية، عموما والهامشية منها خصوصا. وهو انشغال سبق أن عبر عنه باحثون آخرون، وقدموا بشأنه مقترحات هامة تفاعل معها الأستاذ عمار حمداش في أكثر من مناسبة، وخاصة ما قدمه كل من نجيب بودربالة و"بول باسكون" (PASCON Paul) و"غريغوري لازاريف" (LAZARIF Grigori) بهذا الصدد.

وبالعودة إلى كتابه حول "تجارب التحديث القروي بالمغرب" يذكر الباحث بمحاولات إدراج الأراضي الجماعية ضمن مشاريع التنمية القروية خلال المرحلة الاستعمارية (تجربة قطاعات التحديث القروي التي خطط لها جاك بيرك)؛ وكذا بعض مشاريع التنمية المقترحة خلال بداية الاستقلال، وخاصة ضمن تصور "مشروع سبو" لتنمية الجماعات القبلية والترابية المحلية، باعتماد نظام جماعي وتعاوني خاص.

بالنسبة لمرحلة الاستعمار، لقد تم إطلاق تجربة متميزة "قطاعات التحديث القروي" (Les secteurs de modernisation du paysanat) من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تجربة أشرف عليها كل من "جوليان كولو" (Couleau Julien) و"جاك بيرك" (Berque Jacques) وكان من بين أهدافها محاولة إدراج الأراضي الجماعية ضمن الدورة الاقتصادية العصرية بما يحقق أهدافا مزدوجة لفائدة الاقتصاد الفرنسي ولفائدة الفلاحين المغاربة، وقد شملت التجربة مناطق مغربية متعددة تتواجد بها الأراضي الجماعية، كانت من بين الإجراءات التنظيمية محاولة إشراك ذوي الحقوق في الاستفادة من ثمار التجربة وتأهيلهم للانخراط في العمل الزراعي العصري، وفي نفس الوقت الارتقاء بعملية تدبير الأراضي المعنية بهذه الطريقة العصرية إلى مستوى يشبه تدبير الاستغلاليات الأوربية العصرية؛ غير أن التجربة توقفت عند منتصف الطريق، ولم تستكمل إنجاز تصورها التحديثي.[46]

أما بالنسبة لمرحلة الاستقلال فنجد ما سعى إلى تحقيقه المكتب الوطني للري ONI، ثم المقترحات التي تضمنها مشروع سبو، التي كان ظهير 1969 الخاص بكيفية استغلال الأراضي الجماعية الواقعة ضمن الدوائر السقوية أحد مخرجاتها.[47]

[46] - عمار حمداش؛ تجارب التحديث القروي، مرجع سبق ذكره.
وكذلك: مسار تشكل المطالب النسائية بالأراضي السلالية بالمغرب، أو نساء على مسار اكتساب هوية سوسيوقانونية. ضمن كتاب الحراك النسائي المغاربي، دينامية التنازع والتمكين في سياقات متقلبة. تنسيق الحبيب الستاني وزين الدين. منشورات جامعة عبد المالك السعدي، الطبعة الأولى 2020.

[47] - نفسه.

إن الإطلاع الواسع للباحث ومتابعته لشؤون الأراضي الجماعية، كما تكشف عن ذلك دراساته وأبحاثه المشار إليها، دفعه لاقتراح بعض المسالك الأساسية لتحقيق التنمية المنشودة للأراضي الجماعية من وجهة نظره، وذلك على عدة مستويات (الفلاحةّ، والعقار، والسكن..). إنها اقتراحات تهم بالأساس المجال الهامشي للغرب، في علاقة بمتابعته للمجال الجغرافي "لبني احسن"، وإن كانت تصلح للتعميم على مناطق كثيرة مشابهة، سواء بالغرب أو بجهات أخرى من المغرب.

أ- الأراضي الجماعية والتنمية الفلاحية بهوامش الغرب

إضافة إلى ما اعتمده الباحث من معطيات وتحليلات في أبحاثه الخاصة، سيعتمد في تقديم اقتراحاته على النتائج التي توصلت إليها أبحاث مشروع سبو، والتي تقول في هذا الباب "إن تنمية المنطقة فلاحيا هو أحد وجوه تنميتها الصناعية كذلك "، بما يعنيه ذلك العمل على الخروج من النظام الاقتصادي القبلي التقليدي بالمنطقة، المعتمد على الرعي بالأساس، إلى نظام جديد، من بين مقوماته، كما ورد ذلك في "مشروع سبو"، تطوير الأساليب الزراعية وتنويعها تبعا لخصوصيات المناطق الجغرافية للغرب ومميزاتها الطبيعية من جهة، دون التركيز على المواشي، والاكتفاء فقط بما يستجيب لتقاليد وعادات السكان الغذائية والاجتماعية[48]؛ وكذا الانتقال إلى نظام تربية المواشي وخلق الصناعات الزراعية المستجيبة لحاجيات هذا النظام (الاستفادة من مخلفاتها لتصنيع مواد علفية)[49]، وبالتالي الخروج تدريجيا ونهائيا من نظام الكسب والرعي التقليدي.

أما البدائل الأخرى المتصلة بإدراج الغابة الاصطناعية في هذا المجال الجغرافي (بني احسن)، فإن معالجة اختلالاته الاجتماعية والإيكولوجية تحتاج إلى تقييم واسع، وإلى استكمال البدائل التنموية التي انطلقت ولم تستكمل مسارها بالغرب (صناعة عجين الورق، والصناعات الغذائية)[50].

ب- الحاجة إلى تأهيل البنية العقارية للأراضي الجماعية

تبعا لدراسات وأبحاث "مشروع سبو" المقدمة خلال ستينيات القرن العشرين، فقد دعت بعض مقترحاته إلى تنمية المناطق القروية للغرب، بالاعتماد على تصور جديد لنظام الأراضي الجماعية، يتداخل فيه الشأن الاقتصادي بالاجتماعي والسياسي، وهو ما يعتبره الباحث مشروعا هاما تم

48 - عمار حمداش ؛ فلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، مرجع سبق ذكره.
49 - نفسه.
50 - عرفت العديد من هذه الصناعات التوقف فيما بعد.

التخلي عن مقتضياته، وخاصة منها نظام العمل التعاوني المقترح في إطارها[51].

بالإضافة إلى ما سبق، يستند الباحث على تجربة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب، وكيفية تدبيره للأراضي الجماعية الواقعة ضمن نطاق الدوائر السقوية، خاصة خلال المرحلة الأولى من التجربة التي حققت الكثير من النتائج المقبولة؛ قبل أن تحيد بعد ذلك عن أهدافها المرسومة. لقد كانت تجربة ضم الأراضي، وخلق تجزئات زراعية منتجة، مجهزة بالسقي، ومندرجة ضمن دورة زراعية عصرية، ذات قيمة حقيقية؛ لكن الباحث يعتبر في نفس الوقت، أن السير بها قدما نحو معالجة كيفية استفادة ذوي الحقوق من حيازتها ضمن النطاق العائلي، لم يحقق المبتغى، بل انقلب إلى عكس النتائج المنتظرة، بعد أن صارت هذه الأراضي تعرف تفتيتا لاستغلالها من طرف ذوي الحقوق[52].

من جهة أخرى يعتبر الباحث أن الانحسار الذي طرأ على الأراضي الجماعية بالعديد من مناطق الغرب، وتعمقه عبر تحويل مساحات هامة من الأراضي الجماعية ببعض المناطق أحيانا لفائدة الدولة، أدى إلى مزيد من تضييق الاختيارات الاقتصادية أمام الفلاحين بالأراضي الجماعية، في ظل غياب مشاريع بديلة متكاملة، وخاصة بالمناطق الهامشية لسهل الغرب. وإذا كان لا بد من معالجة لهذا الوضع، فإنه يقتضي في نظر الباحث إعادة توسيع الوعاء العقاري للجماعات السلالية باسترجاع ما هو لازم لحل مشاكلها العقارية وحصص ذوي الحقوق في أراضيها من أجل تنمية أحوال أهلها. ويقدم عن ذلك مثال الأراضي الجماعية التي تم إدراجها ضمن المجالات المشجرة بالأوكاليبتوس، هذا الصنف من التشجير الذي أضر بمجالات القبيلة بيئيا واقتصاديا، أكثر مما كان نافعا لها.[53]

ج- الأراضي الجماعية والمجالات السكنية بهوامش الغرب

إن طرح مسألة السكن في علاقة بما تقدم حسب وجهة نظر الباحث، تفرض نفسها بعدما صارت المجالات السكنية للدواوير السلالية تعرف توسعا واكتظاظا متزايدين، وهو ما يحتاج إلى مخططات لتنظيم الإقامة بالوسط القروي ككل، وبالأراضي الجماعية خاصة؛ مع ما صارت تعرفه من تزايد لسكن الأبناء المتزوجين من الجيل الجديد، ومن عشوائية في ترتيب المواقع السكنية، بما في ذلك الإقامة بالمجالات التي كانت مخصصة إلى عهد قريب للفلاحة[54]؛ هذا بالإضافة إلى ما صارت تعرفه هذه الأراضي من تزايد لأفراد وافدين من

[51] - عمار حمداش؛ تجارب التحديث القروي بالمغرب مع بيان من أجل البوادي المُغربية. الطبعة الأولى 2015. ص: 196.
[52]- نفسه. راجع الفصل الثالث من الكتاب الموسوم بـ "تصورات متقدمة وتجارب مجهضة".

[53] - راجع: - حمداش عمار؛ الاختلالات الإيكولوجية والتحولات الاجتماعية بالبادية المغربية (مجال بني احسن) مساهمة مقدمة بموازاة ندوة "القنيطرة في أفق 2000".
[54] - عمار حمداش ؛ الفلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، مرجع سبق ذكره.

المدن قصد الإقامة بمجالاتها السكنية التي كانت خاصة بساكنة الدوار من أعضاء الجماعة السلالية.

إن من شأن هذه المخططات حسب الباحث تحقيق عدد من الأهداف المتكاملة، من بينها الحفاظ على الأراضي الزراعية وحمايتها من التحول إلى مجالات سكنية، ثم تأهيل الدواوير لتتحول إلى قرى سكنية حديثة بمواصفات تجمع بين الوظيفة القروية والمؤهلات الحضرية الأساسية للسكن، وكذا تحقيق التكامل ما بين الوحدات الحضرية الصغرى والمتوسطة وما بين هذه القرى الحديثة.[55]

د- الأراضي الجماعية ومدخل التنمية السياسية للبوادي المغربية

لبلوغ ما تمت الإشارة إليه أعلاه، يدعو الباحث إلى إنجاز مراجعة شاملة للسياسة القروية والتنمية بالمغرب، بما في ذلك تصور مستقبل الأراضي السلالية؛ ويعتبر أن كل مراجعة من داخل النسق القائم، الذي يعتمد مرجعية ظهير 27 أبريل 1919 لن تؤدي في نظره إلا إلى المزيد من التوترات والأزمات الناجمة عن تدبير ظرفي للمشاكل القائمة، أو حسابات أمنية وسياسية واقتصادية ضيقة. وفي هذا الصدد يعتبر الباحث أن المرجعية التي اعتمدتها "قطاعات التحديث القروي" المشار إليها سابقا، وتلك التي اقترحها "مشروع سبو" يمكن أن تشكل قاعدة صالحة لبناء مقترحات سياسية وتنموية جديدة تخرج بالأراضي الجماعية من أزمتها، في الوقت الذي تخرج فيه بالبوادي المغربية ككل من أوضاعها السيئة.

خاتمة

اعتمادا على المقاربة السوسيوتاريخية التي تبناها الباحث، واعتمادا كذلك على متابعته الميدانية لبعض المجالات القروية للأراضي الجماعية بالغرب، فإنه يمكن القول، من جهة أولى، أن التطور العام للأراضي السلالية، والمشهد الإجمالي لأوضاعها لا يختلف كثيرا من جهة إلى أخرى على الصعيد الوطني. أما من جهة ثانية، فإنه يمكن القول كذلك، تبعا لما يذهب إليه الباحث، أن المسار العام الذي تشكلت عبره الأراضي الجماعية كنظام عقاري خاص بالمغرب، هو ما عطل مسارها السابق، أي اتجاهها نحو التمليك العائلي وبعده الفردي، وتعتبر هذه أطروحة مركزية في أعمال الباحث، بما يكشفه عن دور الدينامية التي أحدثها إعمال ظهير الوصاية على الأراضي الجماعية (27 أبريل 1919) بعد تحويل اتجاه تطورها التلقائي السابق على الاستعمار.

من جانب آخر يعتبر الباحث أن بروز الفرد ضمن السيرورة العامة لتطور الأراضي الجماعية، بما في ذلك التعبير النسائي عن المطالبة بإقرار هويتهن القانونية، وكذا مطالب الجيل الجديد من

[55] - عمار حمداش، الأهمية الإستراتيجية للمراكز القروية والمدن الصغرى بالغرب، مرجع سابق؛ تنسيق الأستاذة زهور شقافي. (دراسة غير منشورة).

شباب الجماعات السلالية، ذكورا وإناثا، البالغين من العمر 18 سنة، لا يعكس وضعية متناغمة مع الثقافة القانونية والحقوقية للدولة الحديثة التي تعترف للأفراد بمثل هذه الهوية المبنية على الحقوق والواجبات.

لعل المساهمات التي أنجزها الباحث في إطار محلي وجهوي يرتبط بمجال الغرب، من شأنه أن يساهم في تنويع الاهتمامات بالسوسيولوجيا الجهوية؛ التي نجد بخصوصها على مستوى الغرب عددا من الأعمال، من بينها تلك التي أنجزها الباحث محمد زرنين حول الأرض عند قبائل الشراردة، والتي نأمل أن نعود إليها في قراءة خاصة.

لائحة المراجع المعتمدة

حمداش عمار؛ مسار تشكل المطالب النسائية بالأراضي السلالية بالمغرب، أو نساء على مسار اكتساب هوية سوسيوقانونية. ضمن كتاب الحراك النسائي المغاربي، دينامية التنازع والتمكين في سياقات متقلبة. تنسيق الحبيب الستاني وزين الدين. منشورات جامعة عبد المالك السعدي، الطبعة الأولى 2020.

حمداش عمار النساء السلاليات بالمغرب أوضاع ومطالب، تقرير دراسة سوسيولوجية. منشورات القرويين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020.

حمداش عمار؛ تجارب التحديث القروي بالمغرب مع بيان من أجل البوادي المغربية. الطبعة الأولى 2015.

حمداش عمار ؛ اختناقات التحول بالأراضي الجماعية لهوامش المغرب، مجلة البادية المغربية، العدد 2، 2008.

حمداش عمار؛ الأراضي الجماعية والعرف، من المحلي إلى الوطني. ضمن كتاب "الأعراف بالبادية المغربية". تنسيق: البيضاوية بلكامل، فاطمة مسدالي، حليمة بنعكري، ثريا المرابط، سعيد البوزيدي. منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، طبع: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى 2004.

حمداش عمار؛ الاختلالات الإيكولوجية والتحولات الاجتماعية بالبادية المغربية (مجال بني احسن) مساهمة مقدمة إلى ندوة بعنوان "القنيطرة في أفق 2000."

حمداش عمار"مقاربة سوسيوقانونية لنظام الأراضي الجماعية بالمغرب"، ضمن "التحولات الاجتماعية وإشكالية تحديث المناطق القروية بالمغرب" أطروحة السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1995.

حمداش عمار؛ فلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح، نموذج الأراضي الجماعية بمنطقة سيدي يحيى الغرب. ندوة "الإنسان والمجال" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 1990.

حمداش عمار ، الأهمية الاستراتيجية للمراكز القروية والمدن الصغرى بالغرب، مرجع سابق؛ تنسيق الأستاذة زهور شقافي. (دراسة غير منشورة).

AIT Mous Fadma et BERRIANE Yassine; «Femmes, droit a la terre et lutte pour l'égalité au Maroc, le mouvement des soulaliyates» dir ; Hassan Rachik; Contester le Droit, communautés, familles et héritage au Maroc; pub 2016. pp (87-175).

GUILLAUME Albert; «La propriété collective au Maroc», Rabat, éditions La Porte, 1960. p :13.

LAZAREV Grigori; «Le Projet Sebou», (1963- 1968) Un Rêve Pour Les Annees 2000; Forum de Fès, mai 2017.

LAZAREV Grigori; «les structures agraires au Maroc», une mise en perspective historique, FLSH RABAT 2014.

LAZAREV Grigori; «Ruralité et changement sociale»: Etudes sociologique. Pub. Faculté de lettres, FLSH RABAT 2014.

LAZAREV Grigori; «les politique agraines au Maroc», un témoigne engage . Economie critique FLSH RABAT 2012.

PASCON Paul et ENNAJI Mohamed; 1986 «Les paysans sans terre au Maroc» Pub, dans la collection Connaissance Social, Dirigée Par Abdelatif menouni